

(٢) الإدارة العامة للشئون المالية والإدارية :

وتحتفل بأعمال الحسابات والميزانية وأعمال المشتريات والمخازن والشئون الإدارية وشئون الأفراد والشئون القانونية لدبيوان عام الوزارة (ج) وكلة الوزارة لشئون المبيعات والمؤسسات العامة وتشرف على :

(١) الإدارة العامة للتخطيط :

وتحتفل بالتخطيط التقني وعمليات البحوث والدراسات والتخطيط المالى والدراسات الاقتصادية والتنسيق بين مختلف قطاعات الوزارة والمؤسسات والشركات والمبيعات التابعة لها وتتولى جميع العمليات الاقتصادية وجميع البيانات الكمية والمالية وتحليلاتها واستخراج المعدلات والاتجاهات .

(٢) الإدارة العامة لمتابعة الشئون الفنية :

وتحتفل بالدراسات الخاصة بمختلف المشروعات بالوزارة والأجهزة التابعة لها ومتابعة تنفيذها وتقديم المقررات بتذليل ما يترتبها من معوقات وجميع البيانات الفنية بشأناً المشروعات بالمبيعات والمؤسسات وتحليلها وتقديم الدراسات الخاصة بتنفيذ القطاعات والأجهزة التابعة للشروعات المدرجة بخطط الوزارة .

(٣) الإدارة العامة لمتابعة الشئون المالية والقوى العاملة :

وتحتفل بمتابعة تنفيذ الميزانية لشركات و هيئات ومؤسسات الوزارة ودراسة الانحرافات المالية وأسبابها ودراسة تقارير التكاليف لأوجه النشاط بالوحدات الاقتصادية التابعة والتنسيق بين اعتماداتها وتقدير أداء كل منها .

كما تحتفل بدراسة احتياجات الوحدات الاقتصادية من المواد والمستلزمات السلبية والمشتريات والعمل على توفيرها وذلك بالاشتراك مع أجهزتها المختصة واقتراح الحلول الكافية لحل مشكلات الميزانيات التقديرية والاعتمادات المالية للقطاعات التابعة للوزارة .

وتحتفل كذلك بمتابعة استخدام النقد الأجنبي للوحدات الاقتصادية التابعة وإعداد التقارير عنها واتخاذ الإجراءات الازمة لتوفير حصة الوزارة والوحدات التابعة مع إبراء الاتصالات الازمة بالجهات المعنية .

كما تحتفل بدراسة القوى العاملة بالوحدات الاقتصادية التابعة للوزارة والتنسيق بينها والعمل على تدريبها .

مادة ٣ - تبع الوزارة المؤسسات والمبيعات العامة التالية :

- (١) المؤسسة المصرية العامة للكهرباء .
- (٢) الهيئة العامة للكهرباء الريف .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ولوزير الكهرباء إصدار القرارات الازمة لتنفيذه .

جريدة الرسمية في ١٤ جانفي ١٣٩١ (٢٦ سبتمبر ١٩٧١)

أنور السادات

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢٤٣٩ لسنة ١٩٧١

في شأن تنظيم وزارة الكهرباء

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦١ في شأن بعض الأحكام الخاصة بوزارة السد العالي ،

وعلى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ في شأن المبيعات العامة ،

وعلى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون نظام العاملين للدينars بالدولة ،

وعلى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٤٠ لسنة ١٩٦١ بتنظيم وزارة السد

العام ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٧٢٦ لسنة ١٩٦٥ بإنشاء المؤسسة المصرية العامة للكهرباء ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٠٢٠ لسنة ١٩٧٠ يتولى وزارة الكهرباء الاختصاصات المقررة لوزير السد العالي ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٠ لسنة ١٩٧١ بإنشاء الهيئة العامة للكهرباء الريف ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٨٠ لسنة ١٩٧١ بتشكيل الوزارة ،

قرر :

مادة ١ - تحتفل وزارة الكهرباء بالخطيط لأوجه النشاط المختلفة في مجالات الكهرباء ومتابعتها والرقابة عليها .

مادة ٢ - يتكون البناء التنظيمي لوزارة الكهرباء على الوجه التالي :

(١) الجهاز الاستشاري ويتشكل من :

(١) المجلس الاستشاري للكهرباء .

(٢) المستشار القانوني .

(ب) وكلة الوزارة لشئون مكتب الوزير وتنشر على .

(١) الإدارة العامة للشئون العامة :

وتحتفل بالأعمال المتعلقة بالتنظيم والإدارة والعلاقات العامة والجانب الوزارة والسكرتارية الإدارية لمكتب الوزير .